الأمم المتحدة

A/HRC/RES/25/1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 April 2014
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان

١/٢٥
تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يؤكد من جديد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يسترشد بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من الصكوك ذات الصلة،

وإذ يضع في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن بناء مؤسسات المجلس، و٢/٥ بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٢/١٩ المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و١/٢٢ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة سري لانكا واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

(A) GE.14-13284 170414 220414

1413284

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد أيضاً مسؤولية كل دولة عن ضمان تمتع سكانها كافة تمتعاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

وإذ يؤكد من جديد كذلك أن على الدول أن تكفل اتفاق أي تدبير تتخذه لمكافحة الإرهاب مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء،

وإذ يؤكد من جديد أن السريلانكيين كافةً يحق لهم التمتع تمتعاً كاملاً بحقوقهم الإنسانية، دونما اعتبار للدين أو المعتقد أو الانتماء الإثني، في وطن موحد يعمه السلام،

وإذ يرحب ويقر بالتقدم الذي أحرزته حكومة سري لانكا في إعادة بناء الهياكل الأساسية وإزالة الألغام وإعادة توطين معظم المشردين داخلياً، وإذ يلاحظ مع ذلك أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في مجالات العدالة والمصالحة، واستخدام الأراضي وملكيتها، واستعادة سبل العيش، وإعادة الحياة المدنية إلى مجراها الطبيعي، وإذ يشدد على أهمية المشاركة الكاملة للسكان المحليين، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والأقليات، في هذه الجهود،

وإذ يرحب بنجاح تنظيم انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ولا سيما الإقبال الكبير ونسب المشاركة العالية على صعيد المحافظات الثلاث كلها، على أنه يلاحظ بقلق التقارير التي تفيد بوقوع أعمال عنف متصلة بالانتخابات، فضلاً عن ترهيب الناخبين والمرشحين،

وإذ يعرب عن تقديره لما بذلته حكومة سري لانكا من جهود وما أبدته من تعاون لتيسير زيارة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولتمكينها من أداء مهمتها بكل حرية، ويرحب بزيارة المفوضة السامية إلى سري لانكا في آب/أغسطس ٢٠١٣،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء الروايات التي تفيد بوقوع أعمال تخويف وانتقام ضد أفراد المجتمع المدني الذين يتعاونون مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بمن فيهم أولئك الذين قابلوا المفوضة السامية أثناء زيارتها،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء استمرار ورود تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في سري لانكا، بما يشمل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحالات الاختفاء القسري، وأعمال القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، وانتهاكات الحق في حرية التعبير والحق في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والتهديدات التي تستهدف استقلال القضاء وسيادة القانون، إلى جانب تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد المجتمع المدني والمحامين والصحفيين والانتقام منهم،

وإذ تثير جزعه الزيادة الكبيرة في الاعتداءات التي تستهدف أفراد الأقليات الدينية في سري لانكا، بمن فيهم الهندوس والمسلمون والمسيحيون،

وإذ يهيب بحكومة سري لانكا أن تفي بالالتزامات التي قطعتها علناً، بما فيها الالتزامات المتعلقة بنقل السلطة السياسية، وهو أمر ضروري لإتمام المصالحة وتمتع سكان البلد كافة تمتعاً كاملاً بحقوق الإنسان،

وإذ يحيط علماً بتقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة في سري لانكا واستنتاجاتها وتوصياتها، ويقر بما يمكن أن تسهم به في عملية المصالحة الوطنية الحقيقية في سري لانكا،

وإذ يشير إلى التوصيات البنّاءة الواردة في تقرير اللجنة، بما في ذلك ضرورة إجراء تحقيق ذي مصداقية في الادعاءات المنتشرة بشأن أعمال القتل خارج نطاق القضاء وحالات الاختفاء القسري، وجعل شمال سري لانكا منطقة منزوعة السلاح، واستخدام آليات محايدة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، وإعادة تقييم سياسات الاحتجاز، وتعزيز المؤسسات المدنية التي كانت مستقلة في السابق، والتوصل إلى تسوية سياسية بشأن نقل السلطة إلى المحافظات، وتعزيز حق جميع الأشخاص في حرية التعبير وحمايته، وإجراء إصلاحات تضمن سيادة القانون،

وإذ يحيط علماً بخطة العمل الوطنية التي وضعتها حكومة سري لانكا لتنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة وبالتزاماتها المعلنة استجابة لاستنتاجات اللجنة وتوصياتها،

وإذ يلاحظ أن خطة العمل الوطنية لا تعالج بصورة كافية جميع استنتاجات اللجنة وتوصياتها البناءة، ويشجع حكومة سري لانكا على توسيع نطاق هذه الخطة لكي تعالج بما فيه الكفاية جميع العناصر الواردة في تقرير اللجنة،

وإذ يلاحظ بقلق أن خطة العمل الوطنية وتقرير اللجنة لا يعالجان بما فيه الكفاية الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني،

وإذ يشدِّد على أهمية الأخذ بنهج شامل بشأن العدالة الانتقالية تُدمَج فيه المجموعة الكاملة من التدابير القضائية وغير القضائية، بما في ذلك، في جملة أمور، عمليات الملاحقة القضائية الفردية، وعمليات الجبر، وتقصي الحقائق، والإصلاح المؤسسي، وتدقيق اختيار الموظفين والمسؤولين الحكوميين، أو مزيج من هذه التدابير يجري تصوُّره على النحو المناسب، من أجل التوصل، في جملة أمور، إلى ضمان المساءلة، وإقامة العدل، وتوفير سبل انتصاف للضحايا، وتعزيز رأب الصدع والمصالحة، وإقامة رقابة مستقلة على المنظومة الأمنية، واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من باب الحرص على منع تكرار هذه الانتهاكات والتجاوزات،

وإذ يؤكد أن عمليات تقصي الحقائق، ومنها لجان الحقيقة والمصالحة، التي تحقق في أنماط انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي وأسبابها وعواقبها، هي أدوات هامة يمكن أن تكمِّل المسارات القضائية، ويتعين عند وضع هذه الآليات أن تُصمَّم في سياق مجتمعي محدد وأن تُبنى على مشاورات وطنية واسعة يُشرك فيها الضحايا والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية،

وإذ يشير إلى مسؤولية الدول عن الامتثال لالتزاماتها ذات الصلة بالموضوع فيما يتعلق بمقاضاة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي، وذلك بقصد إنهاء الإفلات من العقاب،

وإذ يشير أيضاً إلى الاستنتاج الذي خلصت إليه المفوضة السامية ومفاده أن الآليات الوطنية لم تتمكن باستمرار من التوصل إلى الحقيقة وإقامة العدل، وإلى توصية المفوضة السامية بأن ينشئ مجلس حقوق الإنسان آلية تحقيق دولية من أجل مواصلة التحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ورصد عمليات المساءلة الداخلية،

وإذ يشجع حكومة سري لانكا على تكثيف حوارها وتعاونها مع المفوضية السامية، بما يشمل مجال المساعدة التقنية،

١- *يرحب* بالتقرير الشفوي التكميلي الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والعشرين[(١)]، وبالتقرير الذي أعقبه والمقدم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة في سري لانكا[(٢)] والتوصيات والاستنتاجات الواردة فيه، بما في ذلك ما يتعلق منها بإنشاء آلية لتقصي الحقائق ورسم سياسة وطنية عامة للتعويضات باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من نهج أكثر شمولاً لتحقيق العدالة الانتقالية؛

٢- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تجري تحقيقاً مستقلاً ذا مصداقية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بحسب الاقتضاء؛ وتحاسب المسؤولين عن ارتكاب هذه الانتهاكات؛ وتضع حداً للحوادث المستمرة المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات التي تنال من حقوق الإنسان في سري لانكا؛ وتنفذ التوصيات التي تتضمنها تقارير المفوضية السامية؛

٣- *يُكرر طلبه* إلى حكومة سري لانكا بأن تنفذ بفعالية التوصيات البناءة المقدمة في تقرير اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وأن تتخذ جميع الخطوات

---

(١) انظر الوثيقة A/HRC/24/CRP.3/Rev.1.

(٢) A/HRC/25/23.

الإضافية الضرورية للوفاء بالتزاماتها القانونية ذات الصلة وبتعهدها باتخاذ إجراءات مستقلة وموثوق بها تكفل لمواطني سري لانكا جميعهم العدالة والإنصاف والمساءلة والمصالحة؛

٤- *يحث* حكومة سري لانكا على أن تحقق في جميع الاعتداءات المزعومة التي يشنها أفراد وجماعات على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد الأقليات الدينية وغيرهم من أفراد المجتمع المدني، وعلى المعابد والمساجد والكنائس، ويحث الحكومة على أن تحاسب مرتكبي هذه الاعتداءات وتتخذ الخطوات اللازمة لمنع الاعتداءات في المستقبل؛

٥- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تطلع الجمهور العام على نتائج تحقيقاتها في الانتهاكات المزعومة من جانب قوات الأمن، بما في ذلك الهجوم الذي شن على المتظاهرين غير المسلحين في ويليويريا في ١ آب/أغسطس ٢٠١٣، وكذا تقرير محكمة التحقيق التابعة لجيش سري لانكا لعام ٢٠١٣؛

٦- *يشجع* حكومة سري لانكا على أن تكفل الأداء الفعال لمجالس المحافظات كافةً، بما يشمل مجلس المحافظة الشمالية، وفقاً لما ينص عليه التعديل الثالث عشر لدستور سري لانكا؛

٧- *يرحب* بالزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ويهيب بحكومة سري لانكا أن تيسّر التنفيذ الفعال لحلول دائمة لصالح المشردين داخلياً، بمن فيهم المشردون لفترة طويلة؛

٨- *يرحب أيضاً* بالدعوة الموجهة إلى كل من المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم؛

٩- *يشجع* حكومة سري لانكا على التعاون مع آخرين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وعلى الرد رسمياً على طلباتهم التي لم يبت فيها، بما في ذلك الطلبات المقدمة منذ أمد طويل؛

١٠- *يحيط علماً* بالتوصيات والاستنتاجات الصادرة عن المفوضة السامية بشأن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان وضرورة إنشاء آلية تحقيق دولية في ظل عدم وجود عملية وطنية ذات مصداقية ولها نتائج ملموسة، ويطلب إلى المفوضية السامية أن تقوم بما يلي:

(أ) أن ترصد حالة حقوق الإنسان في سري لانكا وتواصل تقييم التقدم المحرز في إطار العمليات الوطنية ذات الصلة؛

(ب) أن تجري تحقيقاً شاملاً في الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة المزعومة لحقوق الإنسان وما يتصل بذلك من جرائم مرتكبة من جانب كلا الطرفين في سري لانكا خلال الفترة المشمولة بأعمال اللجنة المعنية بالدروس المستفادة والمصالحة، وأن تكشف الوقائع والملابسات المحيطة بهذه الانتهاكات المزعومة وبالجرائم المرتكبة من أجل تجنب الإفلات من

العقاب وضمان المساءلة، وذلك بمساعدة ذوي الاختصاص من الخبراء والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ج) أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً شفوياً محدّثاً في دورته السابعة والعشرين، وتقريراً شاملاً تليه مناقشة بشأن تنفيذ هذا القرار في دورته الثامنة والعشرين؛

١١- *يشجع* المفوضية السامية والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة المعنيين على تقديم المشورة والمساعدة التقنية بشأن تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه، وذلك بالتشاور مع حكومة سري لانكا ورهناً بموافقتها؛

١٢- *يهيب* بحكومة سري لانكا أن تتعاون مع المفوضية السامية على تنفيذ هذا القرار.

الجلسة ٥٣
٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤

[اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل ١٢ صوتاً وامتناع ١٢ عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، بنن، بوتسوانا، بيرو، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رومانيا، سيراليون، شيلي، فرنسا، كوت ديفوار، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، الجزائر، الصين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، كوبا، الكونغو، كينيا، ملديف، المملكة العربية السعودية

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، إندونيسيا، بوركينا فاسو، جنوب أفريقيا، غابون، الفلبين، كازاخستان، الكويت، المغرب، ناميبيا، الهند، اليابان.]